تطور النظام المحاسبي للبنوك

الماجستير بامتياز للباحث عبدالغني السبئي من جامعة حلوان

حصل الباحث عبدالغني علي منصور عبدالحميد السبئي على درجة الماجستير بتقدير ممتاز من كلية التجارة والاقتصاد بجامعة حلوان في جمهورية مصر العربية على رسالته الموسومة بـ :"تقييم وتطوير النظام المحاسبي للبنوك اليمنية في ظل مدخل القيمة العادلة .

جرت المناقشة العلنية للدراسة بقاعة المؤتمرات في الكلية بالزمالك، حيث رأس لجنة الحكم والمناقشة الأستاذ الدكتور/ محمد حامد تمراز -أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة بالكلية سابقا"" ، أ.د. سليمان محمد مصطفى- أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة بجامعة بنها"عضوا" ، أ.د.هشام حسن المليجي- أستاذ المحاسبة المالية بالكلية"عضوا" .

وقد أشادت اللجنة بموضوع الرسالة والدفاع عنها وقررت منحها للطالب الباحث عبدالغني علي منصور عبدالحميد السبئي بتقدير ممتاز.

حضر المناقشة عدد كبير من الباحثين اليمنيين والعرب، وعدد من المهتمين.

الحكومة تراجع اتفاقات الغاز مجدداً

لا مشاريع تنموية في العام 2015م

"الميثاق"- خاص

بـدأ العام الجديد "2015م" ولم تقرّ الحكومة بعد مشـروع الموازنة العامة للدولـة أو تقدّمه إلى مجلس النوّاب للموافقة عليه، وذلك في مخالفة دسـتورية واضحة، من شأنها أن تلقي بتبعاتها على الاقتصاد الوطني المتدهور أصلاً.

وأكد مصدر حكومي مطّلع أن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2015م والإطار متوسط المدى "2015- 2017" قدّر الإيرادات الضريبية لمصلحة الضرائب بنفس ربط العام الماضي "581,6 مليار ريال"، مضافاً إليه معدل نمو سنوي 36%، و15,4% في عام 2016م و17,2% في عام 2017م بالنسبة للإيرادات المركزية ومعدل نمو سنوي 10% بالنسبة للمحلية.

وشدّد المصدر على ضرورة "تنفيذ القوانين والسياسات المتخذة والتي ستتّخذ بغرض تحسين مستوى وآلية التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة معدل الامتثال الضريبي ومكافحة التهرّب الضريبي ووقف الإعفاءات الضريبية غير القانونية".

وقدّر الإيرادات الجمركية لمصلحة الجمارك هذا العام بنفس ربط العام الماضي "150,7 مليار ريال"، مضافاً إليه معدل نمو سنوي 29,5%، و16,5% في عام 2016م و25% في عام 2017م، كما قدّر بقية الإيرادات الضريبية المركزية والمحلية بنفس ربط العام الماضي، مضافاً إليها معدل نمو سنوي 10%. ولفت المصدر إلى وجوب "تنفيذ القوانين والسياسات الهادفة إلى تحسين مستوى التحصيل الجمركي ومكافحة التهريب الجمركي ووقف الإعفاءات الجمركية غير القانونية وتصحيح القيمة".

وأفاد كتاب دوري لوزير المالية محمد منصور زمام بشأن إعداد مشروع الموازنة للعام الحالي والإطار متوسط المدى، بأن السقوف التأشيرية تستهدف تحقيق عدة أهداف تتمثّل في "الإعداد الأولي للانتقال إلى اللامركزية المالية في الإطار الذي سيحدده الدستور الجديد والنظام الاتحادي المخطّط الانتقال إليه خلال الفترة المقبلة، وتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي،

خفض تكاليف الانتاج للشركات الوطنية والنفطية

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو".

كما تهدف إلى "الحد من البطالة ومكافحة الفقر، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو أولويات التنمية، وحشد وتنمية الموارد العامة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية".

ولفتت الوثيقة إلى أنه سيتم في جانب الاستخدامات "النفقات" التقليص التدريجي لإعانة العجز الجاري للوحدات الاقتصادية والدعم المقدّم للصناديق الخاصة، وعدم الدخول في أي مشاريع جديدة أو أنشطة دون أن تكون مضمونة التمويل.

ونوّهت إلى "الالتزام بما تضمّنه قرار مجلس الوزراء رقم 139 لعام 2014م بشأن الإجراءات اللازمة لتجاوز المشكلات المالية، وإعادة توزيع النفقات بحسب الأولويات الأساسية والضرورية وتنفيذ برامج التقشّف المقرّة من قبل الحكومة بموجب توجيهات رئيس الجمهورية، مع التركيز على نفقات التشغيل الأساسية (نفقات السلع والخدمات والصيانة الأساسية) ومراعاة تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة بين الذكور والإناث".

وفيما أشارت الوثيقة إلى أن "الموارد النفطية والغازية تمثّل المورد الأساسي لتمويل الموازنة العامة للدولة"، فإنها لفتت إلى "إجراءات مطلوبة لتنفيذ السياسات المالية"، وأبرزها الاهتمام بعمليات الاستخدام الأمثل للمكامن النفطية بما يساعد على الحفاظ على الإنتاج وعدم استنزافه، ووضع خطط وبرامج تطويرية لقطاع النفط على المدى القصير وفي إطار التطوير في الحقول المنتجة، ووضع خطط متوسطة وطويلة المدى فيما يخص برامج الاستكشاف والتطوير.

كما حثّت على "العمل على خفض تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات الوطنية وكذلك الشركات العاملة في القطاع النفطي من خلال تحسين الإدارة والإشراف، ومراجعة الاتفاقات الخاصة بالغاز بما يساعد على رفد الخزينة العامة للدولة، وعدم الدخول في مشاريع وبرامج محمّلة على نفط الكلفة أو نفط الفائدة إلا بموافقة وزارة المالية وفي إطار السقوف التأشيرية".

تدشين المعونة الغذائية السعودية لليمن

دشّن وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد عبد الواحد الميتمي ومعه سفير المملكة العربية السعودية بصنعاء محمد سعيد آل جابر أمس الحملة الخاصة بالمعونة الغذائية العاجلة المقدّمة من خادم الحرمين الشريفين لليمن. وتبلغ كلفة الحملة 54 مليون دولار , يستفيد منها 45 ألف أسرة تشمل ربع مليون شخص، وتمتد لمدة عام. وأكد سفير المملكة العربية السعودية بصنعاء، أن الحملة تأتي ترجمة لعلاقات أخوية متجذّرة تربط الشعبين والبلدين الشقيقين وتأكيداً لأواصر المحبة والجوار التي أثبتت الوقائع والحقائق كيف أنها تزداد مع الوقت قوة وتلاحم. وأشار إلى حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بأن تكون المملكة السند الذي يقف في السرّاء والضرّاء مع الشعب اليمني، معرباً عن أمله أن تكون الحملة بداية خير للسنة الجديدة، مؤكداً بأن السفارة السعودية بصنعاء وبالتعاون مع الحكومة اليمنية على أتم الاستعداد لمساعدة المنظمات المنفذة للحملة للتغلب على أي مشكلات تواجهها.

فاقد الكهرباء 50%

كشف مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس خالد راشد توجّه المؤسسة لإزالة أعمال الربط العشوائي بهدف تخفيف الحمل الزائد وتلافي العجز القائم في الفاقد الذي وصل إلى 50%.

وأشار مدير عام المؤسسة ومعه مدير عام المنطقة الثالثة محمد العليي خلال زيارتهما لمحوّل حزيز والمحطة الرئيسية بأمانة العاصمة إلى أهمية العمل الجاد من أجل مواجهة الصعوبات التي تواجه قطاع الكهرباء في اليمن نتيجة للممارسات الخاطئة والربط العشوائي الذي تعاني منه المنظومة.

وقال ان المؤسسة تعاني من مشاكل وظروف استثنائية منها انخفاض المبيعات وقلة الإيرادات نتيجة للظروف التي تمر بها اليمن.

«الاتصالات» تنفي ارتفاع أسعار كروت الشحن

جدّدت المؤسسة العامة للاتصالات نفيها لما تناقلته بعض المواقع الإخبارية عن ارتفاع أسعار كروت شحن خدمة الانترنت في "يمن نت" وأسعار كروت تعبئة خطوط الهواتف المحمولة للشركات العاملة في اليمن.

وأوضح مصدر مسئول بالمؤسسة أن أسعار كروت خدمة الانترنت في "يمن نت" والشركات العاملة في اليمن لم يطرأ عليها أي تغيير أوزيادة في أسعارها.. ودعا المصدر كافة المواقع الإخبارية إلى تحرّي الدقة والمصداقية في تناولها لمثل هذه الأخبار التي ليس لها أساس من الصحة سوى إثارة البلبلة والإشاعات المغرضة ضد المؤسسة وشركات الهاتف المحمول في اليمن.

الجوع يتمدد في اليمن

أكدت مصادر في وزارة التخطيط ومكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـئون الإنسـانية أن 15,9 مليون يمني "61% من السـكان" سـيحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في العام الجاري "2015م"، بارتفاع عن العام الماضي مقداره 8% من السكان.

وقدّرت المصادر تكلفة الاحتياجات الإنسانية لليمن هذا العام والتي تشمل "الغذاء والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي وخدمات الحماية" بـ 735,8 مليون دولار، لاستهداف 8,2 مليون يمني مقابل 596 مليون دولار في 2014 و716 مليون دولار في 2013م.

وقالت المصادر إن نصف اليمنيين ما زالوا يعانون من فقدان الأمن الغذائي، وأن 10,6 مليون شخص غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الغذائية، بينهم خمسة ملايين يعانون من فقدان الأمن الغذائي الحاد.

ولا يـزال الوضع الإنساني في اليمن حرجاً، وخاصةً في ظل تزايد النزاعات في مناطق مثل عمران والجوف والبيضاء ومأرب وغيرها.

وقدّر عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة هذا العام بـ 14,7 مليون شخص، فيما استهدف 7,6 مليون، مقابل 13,1 مليون و7,7 مليون على التوالي عام 2013م.

وذكرت مصادر وزارة التخطيط والأمم المتحدة أن فجوة التمويل في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن هذا العام مثّلت 48% حتى نوفمبر الماضي. لافتةً إلى أنه سيتم في الأيام القليلة القادمة إطلاق خطة الاستجابة للعام 2015م.

ويعتبر سوء التغذية في اليمن من أعلى المعدّلات المسجّلة في العالم، وبالذات بين الأطفال دون سن الخامسة، والذين يكونون أكثر عرضة لسوء التغذية المزمن والحاد.

وفي مسعىً من أجل معالجة هذه المشكلة شاركت الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمانحون والجهات الأكاديمية ذات الصلة، وبدعم من "مبادرة توسيع التغذية العالمية" منذ نهاية 2013م، في العمل على إعداد خطة متعدّدة القطاعات "الصحة، والتعليم والمياه، والزراعة، والثروة السمكية"، ترمي إلى تحسين التغذية في اليمن للفترة 2015- 2019م.

وتتضمّن الخطة المقترحة "تحليل سياق وتعيين محدّدات سوء التغذية، وكذا اختيار برامج التدخّل وتحديد التكلفة وتقدير النتائج".

وتعهدت الحكومة في برنامجها العام بتفعيل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن "2014- 2015م"، وبذل الجهود مع المانحين للحصول على التمويلات اللازمة لسد الفجوة التمويلية للخطة وفق التكلفة الإجمالية المحدّدة من الأمم المتحدة. وأكدت على أنها ستعمل على تنفيذها "كإحدى الأولويات الرئيسية والعاجلة للحكومة خلال الفترة القادمة بما يكفل الإسهام في التخفيف من الفقر، والحد من البطالة، ورعاية النازحين وتلبية احتياجاتهم وإغاثة اللاجئين ومد المحتاجين بالمواد الغذائية اللازمة".